

## تحضيرات بين لبنان وسوريا لإعادة النازحين وزير المهجرين: أحلنا لوائح الراغبين في العودة

بدأت عملية إعادة النازحين السوريين الى مناطقهم تدريجاً الشهر الماضي، بعدما جرى التوافق بين لبنان وسوريا على خطة العودة، بغض النظر عن موقف المجتمع الدولي الراض عودتهم والذي ربطها بالحل السياسي للامنة السورية، وذلك بعدما رفض لبنان اي حجج لتأجيل العودة، لاسيما بعدما اصبحت النسبة الاكبر من مساحة سوريا آمنة

عودة النازحين وضعت على نار حامية، وفي هذا السياق ابلغ وزير المهجرين الدكتور عصام شرف الدين الى "الامن العام" انه تلقى في شهري آب وايلول لوائح اسمية بالسوريين الموجودين في مناطق لبنان المختلفة، من الراغبين في العودة الى مناطق القلمون وغيرها. وقال: "ستقدم الوزارة لوائح باسماء مئات العائلات الى المديرية العامة للامن العام لتقوم بالتنسيق مع وزارة الادارة المحلية في سوريا بغية تنظيم قوافل العودة".

جرت ترتيبات العودة الامنة الكريمة في معزل عن الموقف الدولي وبما يكفل مصلحة لبنان من النواحي الامنية والاقتصادية والمعيشية والخدماتية، وهو الامر الذي اثارته اللجنة الوزارية المكلفة متابعة ملف النازحين برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وعضوية وزراء الخارجية والداخلية والدفاع والشؤون الاجتماعية والعدل والعمل وشؤون المهجرين، مع كل الدول المانحة والمنظمات الدولية المعنية بمواضيع اللجوء والنزوح بالاصرار على اعادتهم مع فارق التعاطي بين النزوح واللجوء السياسي، حيث لكل حالة قوانينها المحلية والدولية. وهو الموقف الذي اكد عليه وزير الخارجية عبدالله بوحبيب والشؤون الاجتماعية هيكتور حجار في مؤتمر بروكسل الاخير الخاص بشؤون النازحين.

في حوار مع "الامن العام"، اوضح وزير المهجرين عصام شرف الدين طبيعة



وزير المهجرين الدكتور عصام شرف الدين.

الخطوات التي تمت مع الجانب السوري.

### تكليف اللواء ابراهيم رسمياً التواصل مع سوريا

كلف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم متابعة موضوع اعادة النازحين السوريين، بموجب قرار اصدره مؤخراً. وجاء في القرار: "يكلف السيد المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم متابعة اعادة النازحين السوريين وتأمين العودة الآمنة والطوعية لهم، والتواصل في هذا الخصوص مع الجهات السورية المعنية، والاستعانة بمن يراه مناسباً من الادارات العامة والمؤسسات العامة وهيئات المجتمع المدني في سبيل انفاذ المهمة المطلوبة منها".

تقوم بعمل منفصل عن عمل اللجنة الوزارية المكلفة موضوع عودة النازحين عبر التواصل المباشر مع الجانب السوري، هل من تعارض بين عملك وبين عمل اللجنة الوزارية ام هناك تكامل؟

وزارة المهجرين عضو في اللجنة الوزارية التي تشكلت لاعادة النازحين الى بلادهم بكرامة، بموجب قرار مجلس الوزراء تاريخ 29 ايلول 2021. نحن الجهة الاساسية التي فعلت هذا الملف فطرح في مجلس الوزراء في شهري اذار ونيسان. وانا طرحنا خطة مستقاة من

جهزت سوريا 480 مركز ايواء تتسع لـ 180 الف شخص. وهي ابدت استعداداً لانشاء مراكز ايواء جديدة تحوي كل مستلزمات العيش الكريم، من بنى تحتية ومدارس وصرف صحي وكهرباء وطرق، كما صدر عن الرئيس السوري عفو رئاسي حتى عن الذين حملوا السلاح في وجه الدولة. كذلك صدر قرار باعادة موظفي الدولة وتحفيز على تأجيل الخدمة العسكرية، ووفرت وزارة الداخلية الاوراق الثبوتية لمن اضاع اوراقه وبخاصة وثائق الولادة في سوريا، عبر السفارة في بيروت. اما المساعدات التي "تتبعج" مفوضية شؤون اللاجئين بتقديمها، فهناك بروتوكول و23 وثيقة تفاهم بين سوريا وروسيا الاتحادية جرت في حزيران الماضي، لتقديم سلة غذائية توازي 5 مرات المساعدات التي تدفعها المفوضية، اضافة الى المساهمة في البنى التحتية للقري وتقديم منح دراسية جامعية مجانية. وقد ابرزنا لرئيس المفوضية اياكي ايتو في اثناء الاجتماع معه، كل القوانين التي اصدرتها سوريا حيال اللاجئين السياسيين والنازحين العاديين. لكن يحق لنا بموجب القانون، وبغض النظر عن موقف المفوضية، باعادة النازحين الذين لا يحتاجون الى حماية دولية، وهذا موضوع نقره نحن وسوريا فقط. من واجبات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بموجب مذكرة التفاهم مع الامن العام اللبناني، نقل اللاجئين السياسيين الى دولة ثالثة.

كما ان المادة 5 من قانون اللاجئين تنص على انه "وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يحق للدول بموجب القانون الدولي طرد الاشخاص الذين يتبين انهم ليسوا بحاجة الى حماية دولية، وان من واجب بلدان الاصل ان تسترد مواطنيها". اما اللاجئين السياسي الراغب في العودة الى سوريا، فلا يتطلب منه الامر سوى عدم حمل السلاح. ◀

مؤعد الزيارة، وكان الرئيس ميقاتي متحمساً للموضوع وتواصل معي باستمرار. لكنه فجأة قطع التواصل، ربما نتيجة ضغط عليه من الدول المانحة التي تضغط على مفوضية شؤون اللاجئين، وانا اتحمل مسؤولية كلامي. لكنني بموجب التكليف زرت سوريا، وفوجئت بأن التحضيرات والحامسة للعودة اكبر مما كنا نتوقع.

هل ترى ان خطة العودة بين لبنان وسوريا قابلة للتطبيق في ظل الشروط الدولية المفروضة على العودة، وكيف يمكن تجاوز هذه الشروط بما يخدم مصلحة لبنان والنازحين الراغبين في العودة؟



واجب مفوضية  
اللاجئين نقل السياسيين  
الى دولة ثالثة



# تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.

## من ميقاتي إلى غوتيريس: دمج النازحين في مجتمعهم

بعد لقاء رئيس الجمهورية مع وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار والخارجية عبدالله بوحبيب والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، تم الاتفاق على رفع كتاب الى الامين العام للأمم المتحدة في شأن عودة النازحين السوريين وموقف لبنان الرسمي في هذا الاطار.

بعد ايام قليلة، رفع الرئيس نجيب ميقاتي كتابا مفصلا الى الامين العام انطونيو غوتيريس، دعاه فيها "من دون ابطاء الى البدء بتنفيذ الاليات الدولية الواردة في النصوص المعتمدة لدى المفوضية العليا للاجئين ومجلسها التنفيذي حول عودة اللاجئين، لاسيما ان تلك النصوص تفرض في نصها وروحها اخذ الوضع في البلد الاصلي بالاعتبار، وكذلك الوضع في بلد اللجوء، في معرض اقرار العودة. كما ان النصوص المعمول بها تفرض على المجتمع الدولي دعم تلك المسارات ومساعدة العائدين على اعادة الاندماج في مجتمعهم الاصلي، قبل ان يصبح النزوح المتماذي في الزمن سببا لتمزيق النسيج الاجتماعي للبلد الاصلي، بشكل تصعب معالجته مع مرور كل يوم على الوضع الحالي. كذلك يطلب لبنان بالسرعة المرجوة مساعدة الجهات المعنية في اجراء عملية مسح (Profiling) تراعي المعايير الدولية، وتسمح بتحديد الاطار القانوني الصالح للتطبيق، سواء كان القانون الدولي او القوانين الداخلية التي ترعى اقامة الاجانب وعملهم".

اضاف: "في سياق التعاون الودي مع المفوضية العليا للاجئين، سوف يثير لبنان النقاط الواردة اعلاه انطلاقا مما تنص عليه الانظمة الدولية عن المسؤولية الاساسية لسلطات الدولة المضيفة عن ازمة اللجوء، ودور المفوضية المساعد لها وفق الولاية الممنوحة لها، اضافة الى ما تفرضه الانظمة المرعية بالنسبة الى العمل بشكل حثيث على التخطيط وتحقيق العودة، منذ اللحظات الاولى لأي ازمة لجوء. يرى لبنان ان مبدأ التقاسم العادل للاعباء ومبدأ التضامن الدولي، اللذين تفرضهما مبادئ القانون الدولي على المجتمع الدولي غير محققين، لاسيما نظرا الى الكلفة الباهظة اللازمة على لبنان واقتصاده وموازنته العامة، اضافة لبنائه التحتية ومؤسسته الادارية المتنوعة. يقوم لبنان منذ اكثر من عشرة اعوام بدور طليعي في خدمة الصالح العام الدولي، مما يستدعي تضامنا دوليا يتناسب مع حجم الاعباء التي يزرع تحتها. اضافة لما تقدم، يغيب التضامن الدولي والتقاسم العادل للاعباء، كذلك في ملف الفرص المتاحة لاعادة التوطين التي تبقى زهيدة بالنسبة لبلد يزرع تحت تدفق هائل منذ عقد من الزمن. ومجددا يرى لبنان، ان قواعد القانون الدولي للجوء التي تفرض التضامن الدولي العادل والمناسب مع الدول التي تزرع تحت ازمات اللجوء، تستدعي تعاملنا نوعيا اضافيا".

وشددت الرسالة على وجوب "وضع خارطة طريق واضحة لمعالجة ازمة النزوح السوري. لقد مضت على الازمة 11 سنة، ولم يعد من المناسب الاستمرار بالنهج الاعتيادي الذي لا يتناسب مع فداحة الكلفة على لبنان الذي ينوء تحت اعباء تجعله قاصرا عن تلبية متطلبات شعبه، ولا مع مصلحة السوريين والاستقرار الاقليمي والدولي".

« نحن نصحناهم بأن لا مكان لهم الا في دولتهم، ذلك انه يجري حاليا في اوروبا نقل اللاجئين السياسي السوري الى افريقيا واستقبال اللاجئين الاوكراني مكانه. لذلك، انا لم ارضخ للضغط كذلك الرئيس ميقاتي. انا اعني ما اقول واين اقله واتحمل مسؤولية كلامي، وانا حر الضمير ووضعت مصلحة بلادي فوق مصلحة الاخرين.

■ ما هي ابرز الخطوات السريعة القابلة للتنفيذ؟ وهل الاستعدادات كافية لها من الجانبين اللبناني والسوري؟ □ تلقينا في مطلع ايلول 5 لوائح اسمية لسوريين من منطقة القلمون الغربي وارسلناها الى الامن العام اللبناني. تسلمها حضرة اللواء عباس ابراهيم وقام بالتنسيق مع الدولة السورية واتخذ قرارا بفتح 17 مركزا في لبنان للراغبين في العودة، لأن هناك الكثيرين سيكون ويريدون العودة ويحتاجون الى من يدلهم على الطريق الصحيح. نحن نفتخر ونعتز بالمديرية العام للأمن العام ومهديها وبالطاقم الذي يتابع الموضوع. لدينا في الوزارة منسقيات في معظم المناطق لاسيما عكار وطرابلس، تنسق مع الامن العام، وطلبنا فتح مركز في عرسال حيث يوجد 60 الف نازح مهتمين بالعودة.

■ هل ترى قابلية لغالبية النازحين بالعودة رغم المغريات التي تقدم لهم من الدول المانحة والمنظمات الدولية وهم في لبنان؟ وما هي نسبة الراغبين؟ □ وصلتنا مؤخرا لوائح جديدة من طرابلس وعكار، قمنا بالتدقيق بها في الوزارة واحلناها الى الامن العام اللبناني، وهو يحيلها بدوره الى وزارة الادارة المحلية ووزارة الداخلية في سوريا. حصل تنفيذ وتدقيق للاسماء، وجرى التحضير للفاصلة الاولى التي ستعود، على ان تكرر السبحة باذن الله.



المديرية العامة  
للأمن العام